

# المنتقى مِنْ مراقبي السَّعود في أصول الفقه

لفضيلة الشيخ العلامة :  
سليمان بن ناصر العلوان " حفظه الله "

كتبه  
أحد تلاميذ الشيخ

نسخه ورتبه  
أبو المهند القصيمي  
غفر الله له ولوالديه ولمشايقه ولجميع المسلمين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ، وَنُسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّهِ وَأَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ؛ فَلَا مَضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ؛ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ (102) } [آل عمران]. { يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا (1) } [النساء]. { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا (70) يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا (71) } [الأحزاب].

أما بعد:

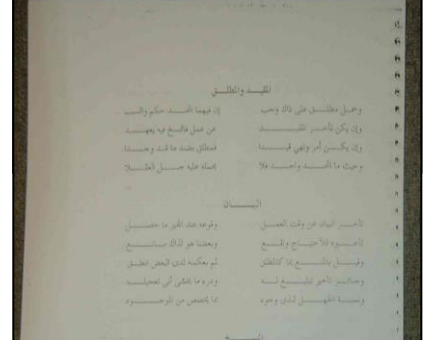
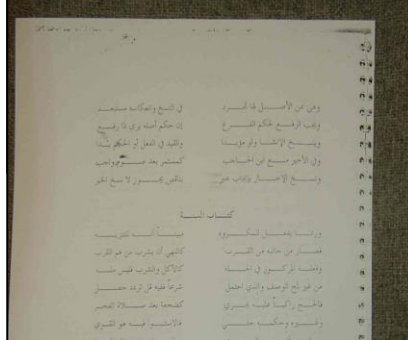
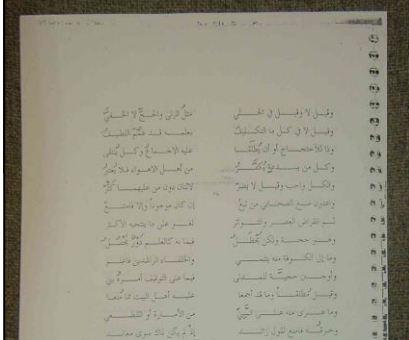
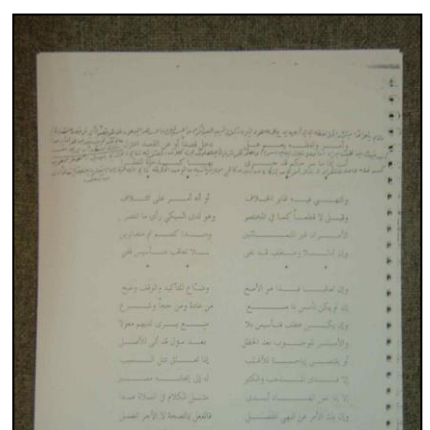
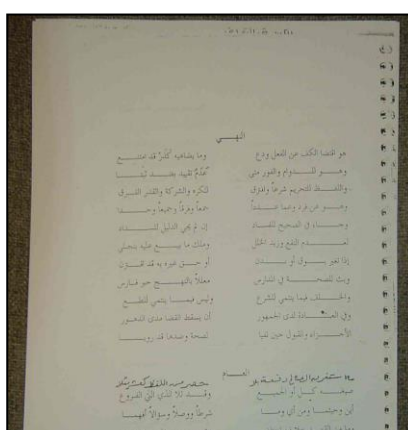
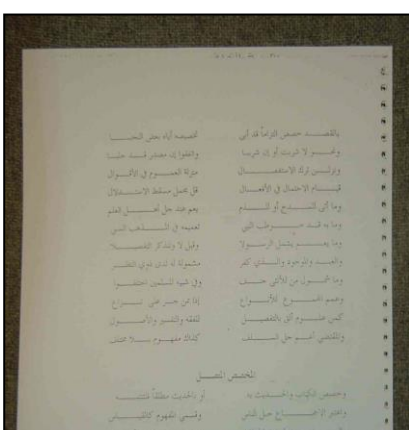
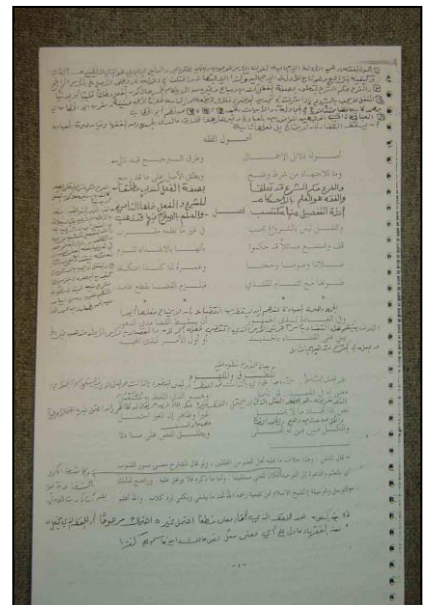
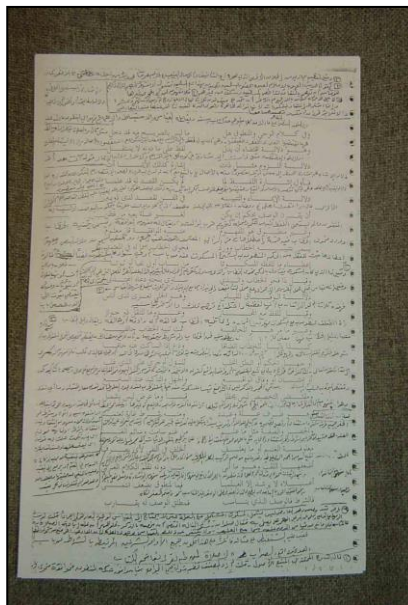
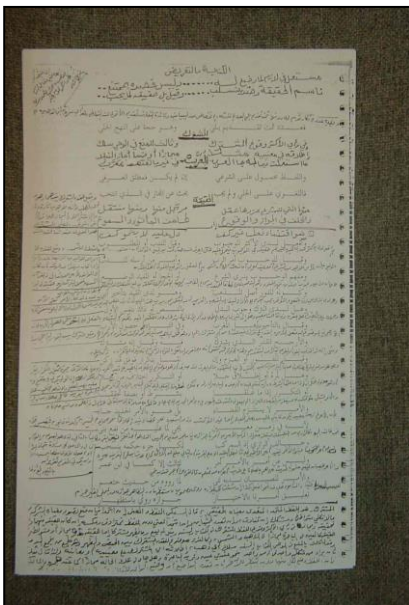
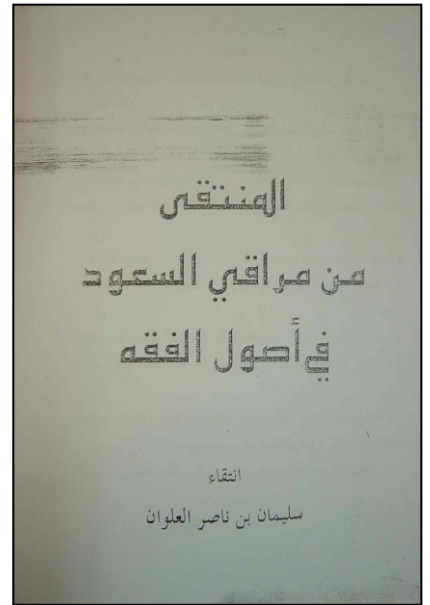
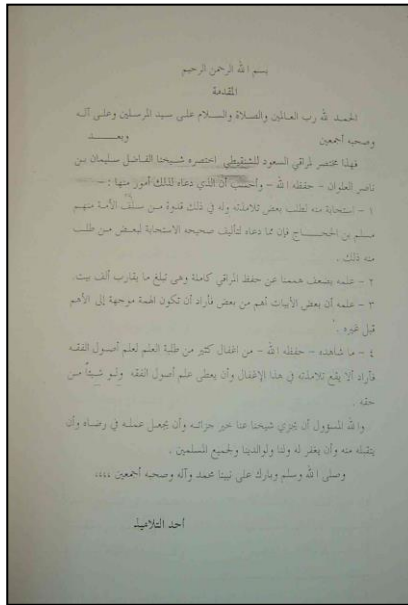
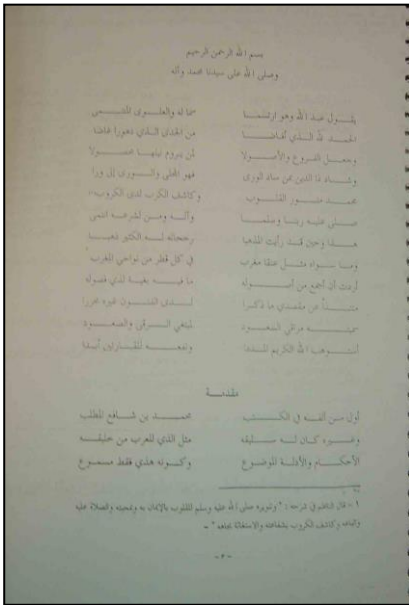
فإن علم أصول الفقه من العلوم الشرعية بمكان وقد اعتنى به العلماء فألفوا فيه المؤلفات منها المنشور ومنها المنظوم ومن هذه المنظومات نظم (مراقي السعود) للشنقيطي وقد انتقى منها الشيخ سليمان العلوان حفظه الله أبياتاً لطلابه فكتبها أحد تلاميذ الشيخ في مذكرة وقد اعتمدها الشيخ بختمه كما هو واضح في آخر صفحة وقد أنزلت هذه المذكرة في الشبكة العنكبوتية مصورة وعليها تعاليق في بعض صفحاتها كالصفحة الرابعة والخامسة مثلاً قد تعيق بعض الشيء من الاستفادة منها فرأيت أن أنسخها من جديد وأنسخها وأنزلها هدية لإخواني طلاب العلم وأسأل من الله العلي العظيم أن يوفقني لما فيه خيري الدنيا والآخرة وأن يغفر لي ولوالدي ولزوجي ولمشايعي ولجميع المسلمين ،،،

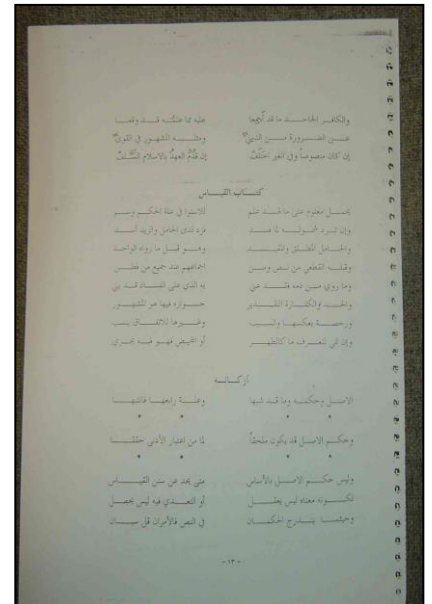
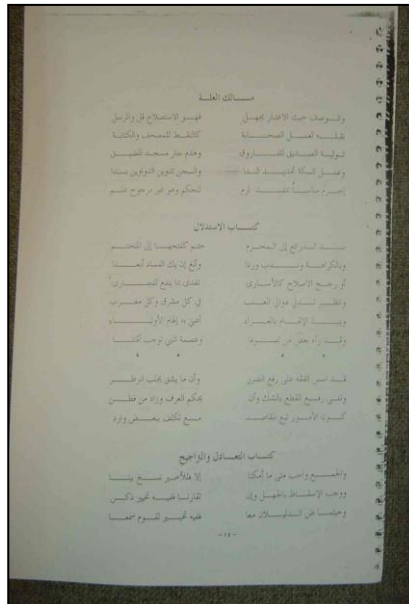
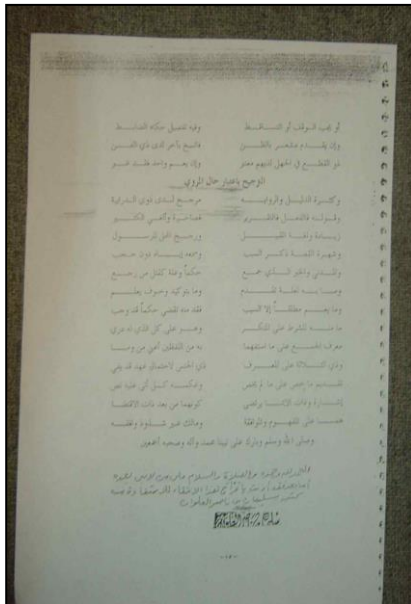
وكتبه /

أبو المهند القصيمي

Saleh1427@hotmail.com

{ صور من المذكرة الموجودة في الشبكة العنكبوتية }





بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

- الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد :
- فهذا مختصر لمراقي السعود للشنقيطي اختصره شيخنا الفاضل سليمان بن ناصر العلوان — حفظه الله — وأحسب أن الذي دعاه لذلك أمور منها :
- 1- استجابة منه لطلب بعض تلامذته وله في ذلك قدوة من سلف الأمة منهم مسلم بن الحجاج فإن مما دعاه لتأليف صحيحه الاستجابة لبعض من طلب منه ذلك .
  - 2- علمه بعض هممنا عن حفظ المراقي كاملة وهي تبلغ ما يقارب ألف بيت .
  - 3- علمه أن بعض الآيات أهم من بعض فأراد أن تكون المهمة موجهة إلى الأهم قبل غيره .
  - 4- ما شاهده — حفظه الله — من إغفال كثير من طلبة العلم لأصول الفقه فأراد ألا يقع تلامذته في هذا الإغفال وأن يعطى علم أصول الفقه ولو شيئاً من حقه .
- والله المسؤول أن يجزي شيخنا عنا خير جزائه وأن يجعل عمله في رضاه وأن يتقبله منه وأن يغفر له ولنا ولوالدينا ولجميع المسلمين .
- وصلّى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ،،،،

أحد التلاميذ



بسم الله الرحمن الرحيم  
وصلّى الله على سيدنا محمد وآله

- 1 يقول عبد الله وهو ارتسما سما له والعلوي المنتقى
- 2 الحمد لله الذي أفاضنا من الجدى الذي دهورا غاضا
- 3 وجعل الفروع والأصولا لمن يروم نيلها محصولا
- 4 وشاد ذا الدين بمن ساد الورى فهو المجلى والورى إلى ورا
- 5 محمدٍ مُنَوَّر القلوب وكاشف الكرب لدى الكرب<sup>(1)</sup>
- 6 صلى عليه ربنا وسلمنا وآله ومن لشرعه انتمى
- 7 هذا وحين قد رأيت المذهب رجحانه له الكثير ذهبنا
- 8 وما سواه مثل عنقا مُغرب في كل قطر من نواحي المغرب
- 9 أردت أن أجمع من أصوله ما فيه بغيةً لذي فُصوله
- 10 متبذرا عن مقصدي ما ذكرنا لدى الفنون غيره مُحَرَّرا
- 11 سميته مراقبي السعود لمبتغي الرُقَيِّ والصعود
- 12 أستوهب الله الكريم المددا ونفعه للقارئين أبدا

#### مقدمة

- 1 أول من ألفه في الكتب محمد ابن شافع المطَّلبي
- 2 وغيره كان له سليله مثل الذي للعرب من خليفه
- 1 الأحكام والأدلة الموضوع وكونه هذي فقط مسموع

#### أصول الفقه

- 1 أصوله دلائل الإجمال وطرق الترجيح قيد تال

(1) قال الناظم في شرحه : ( وتنويه p للقلوب بالإيمان به ومحبته والصلاة عليه واتباعه وكاشف الكرب بشفاعته والاستغاثة بجاهه ) قال المنتقى : ( وهذا خلاف ما عليه أهل العلم من المحققين ، ولو قال الشارح معنى منور القلوب أي بالعلم والدعوة إلى التوحيد لكان المعنى مستقيماً . وأما ما ذكره فلا يوافق عليه . وراجع لذلك ( التوسل والوسيلة ) لشيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - تجد ما يشفي ويكفي لرد كلامه والله أعلم ) .

وما للاجتهاد من شرط وَضَحَ 1  
ويطلق الأصل على ما قد رجع 7

### فصل

والفرع حكم الشرع قد تعلقا 1  
بصفة الفعل كندب مطلقا 8  
والفقه هو العلم بالأحكام 1  
للشرع والفعل نماها النامي 8  
أدلة التفصيل منها مكتسب 2  
والعلم بالصلاح فيما قد ذهب 8

### فصل

والنفل ليس بالشرع يجب 2  
في غير ما نظمته مُقَرَّبُ 2  
قف واستمع مسائل قد حكموا 2  
بأنها بالابتداء تلزم 2  
صلاتنا وصومنا وحجنا 2  
وعمرة لنا كذا اعتكافنا 5  
طوافنا مع اتمام المقتدي 2  
فيلزم القضا بقطع عامد 6  
\* \* \* \*

وفي العبادة لدى الجمهور 2  
أن يسقط القضا مدى الدهور 7  
يُبنى على القضاء بالجديد 2  
أو أول الأمر لدى المجيد 8

### المنطوق والمفهوم

معنى له في القصد قل تأصل 29 وهو الذي اللفظ به يُستعمل  
نص إذا أفاد ما لا يَحْتَمِل 30 غيرا وظاهر إن الغير احْتُمِل  
والكل من دين له تجلّي 31 ويطلق النص على ما دلاً  
وفي كلام الوحي والمنطوق هل 32 ما ليس بالصریح فيه قد دخل  
وهو دلالة اقتضاء أن يدل 33 لفظ على ما دونه لا يستقل  
دلالة اللزوم مثل ذات 34 إشارة كذاك الإيما آت  
فأول إشارة اللفظ لما 35 لم يكن القصد له قد علما  
دلالة الإيما والتنبیه 36 في الفن تُقصد لدى ذويه  
أن يُقرن الوصف بحكم إن يكن 37 لغير علة يَجِبُهُ من فطن  
وغير منطوق هو المفهوم 38 منه الموافقة قل معلوم

- يُسمى بتنبيه الخطاب وورد 39 فحوى الخطاب اسما له في المعتمد  
 إعطاء ما للفظ المسكوتا 40 من باب أولى نفيا أو ثبوتا  
 وقيل ذا فحوى الخطاب والذي 41 ساوى بلحنه دعاه المحتذي  
 دلالة الوفاق للقياس 42 وهو الجلي تُعزى لدى أناس  
 وقيل للفظ مع المجاز 43 وعزوها للنقل ذو جواز  
 وغير ما مر هو المخالفة 44 ثمت تنبيه الخطاب خالفه  
 كذا دليل للخطاب انضافا 45 ودع إذا الساكت عنه خافا  
 أو جهل الحكم أو النطق انجلب 46 للسؤل أو جرى على الذي غلب  
 أو امتنان أو وفاق الواقع 47 والجهل والتأكيد عند السامع  
 ومقتضى التخصيص ليس يحظّل 48 قيسا وما عُرض ليس يشمل  
 وهو ظرف علّة وعدد 49 ومنه شرط غاية تُعتمد  
 والحصر والصفة مثل ما علم 50 من غنم سامت وسائم الغنم  
 معلوفة الغنم أو ما يُعلف 51 الخلف في النفي لأي يُصرف  
 أضعفها القلب وهو ما أبي 52 من دونه نظم كلام العرب  
 أعلاه لا يرشد إلا العلما 53 فما لمنطوق بضعف انتمى  
 فالشرط فالوصف الذي يُناسب 54 فمطلق الوصف له يُقارب  
 فعدد ثمت تقديم يلي 55 وهو حجة على النهج الجلي

#### المشترك

- في رأي الأكثر وقوع المشترك 5 وثالث للمنع في الوحي سلك  
 إطلاقه في معنييه مثلا 5 مجازا أو ضدا أجاز النبلا  
 7

#### الحقيقة

- منها التي للشرع عزوها عقل 5 مرتجل منها ومنها منتقل  
 والخلف في الجواز والوقوع 5 لها من المأثور والمسموع  
 0



واللفظ محمول على الشرعي 6 إن لم يكن فمطلق العرفي  
فاللغوي على الجلي ولم يجب 6 بحث عن الجاز في الذي انتخب  
1

### المعرب

ما استعملت فيما له جا العرب 6 في غير ما لغتهم مُعَرَّب

### الكناية والتعريض

مستعمل في لازم لما وُضع 6 له وليس قصده بممتنع  
فاسم الحقيقة وضد ينسلب 6 وقيل بل حقيقة لما يجب  
1

### الأمر

- 65 هو اقتضاء فعل غير كَفَّ دُل عليه لا بنحو كُفي
- 66 وافعل لدى الأكثر للوجوب وقيل للندب أو المطلبوب
- 67 وقيل للوجوب أمر العرب وأمر من أرسله للندب
- 68 ومفهم الوجوب يُدرى الشرع أو الحجا أو المفيد الوضع
- 69 وكونه للفور أصل المذهب وهو لدى القيد بتأخير أبي
- 70 وهل لدى الترك وجوب البدل بالنص أو ذاك بنفس الأول
- 71 وقال بالتأخير أهل المغرب وفي التبادر حصول الأرب
- 72 والأرجح القدر الذي يُشترك فيه وقيل إنه مشترك
- 73 وقيل للفور أو العزم وإن نُقِل بتكرار فوفق قد زُكن
- 74 وهل لمرة أو إطلاق جلا أو التكرار اختلاف من خلا
- 75 أو التكرار إذا ما عُلقا بشرط أو بصفة تحققا
- 76 والأمر لا يستلزم القضاء بل هو بالأمر الجديد جاء
- 77 لأنه في زمن معين يجي لما عليه من نفع بُني
- 78 وخالف الرازي إذ المركب لكل جزء حكمه ينسحب
- 79 وليس من أَمَرَ بالأمر أَمَرَ لثالث إلا كما في ابن عمر
- 80 والأمر للصبيان ندبه مُمي لما روه من حديث خثعم

- تعليق أمرنا بالاختيار 81 جوازهُ رُويَ باسـتظهار  
 وأمر بلفظة تعم هل 82 دخل قصداً أو عن قصد اعتزل  
 أنب إذا ما سرّ حكم قد جرى 83 بهاكسد خلة للفقرا  
 \* \* \* \*
- والنهي فيه غابر الخلاف 84 أو أنه أمر على ائتلاف  
 وقيل لا قطعاً كما في المختصر 85 وهو لدى السبكي رأي ما انتصر  
 الأثران غير المتماثلين 86 عُدا كصم نم متغايرين  
 وإن تماثلا وعطف قد نُفي 87 بلا تعاقب فتأسيس فُفي  
 \* \* \* \*
- وإن تعاقبا فذا هو الأصح 88 والضعف للتأكيد والوقف وَضَحْ  
 إن لم يكن تأسيس ذا منع 89 من عادة ومن حجا وشرع  
 وإن يكن عطف فتأسيس بلا 90 منع يُرى لديهم مُعَوَّلَا  
 والأمر للوجوب بعد الحظّل 91 وبعد سؤل قد أتى للأصل  
 أو يقتضي إباحة للأغلب 92 إذا تعلق بمثل السبب  
 إلا فذي المذهب والكثير 93 له إلى إيجابه مصير  
 إلا إذا النص الفساد أبدى 94 مثل الكلام في الصلاة عمدا  
 وإن يك الأمر عن النهي انفصل 95 فالفعل بالصحة لا الأجر اتصل  
 وذا إلى الجمهور ذو انتساب 96 وقيل بالاجر مع العقاب  
 وقد رُوي البطلان والقضاء 97 وقيل ذا فقط له انتفاء  
 مثل الصلاة بالحرير والذهب 98 وفي مكان الغصب والوضو انقلب  
 ومعطن ومنهج ومقبرة 99 كنيسة وذي حميم مجزره  
 من تاب بعد أن تعاطى السببا 100 فقد أتى بما عليه وجبا  
 وإن بقي فساده كمن رجع 101 عن بث بدعة عليها يُتبع  
 أو تاب خارجا مكان الغصب 102 أو تاب بعد الرمي قبل الضرب

### النهي

- هو اقتضاء الكف عن فعل ودع 103 وما يضاهيه كذر قد امتنع  
وهو للدوام والفور متى 104 عدم تقييد بضد ثبنا  
واللفظ للتحريم شرعا وافترق 105 للكره والشركة والقدر الفرق  
وهو عن فرد وعن ما عُددا 106 جمعا وفرقا وجميعا ووجدا  
وجاء في الصحيح للفساد 107 إن لم يجي الدليل للسداد  
لعدم النفع وزيد الخلل 108 وملك ما بيع عليه ينجلي  
إذا تغير بسوق أو بدن 109 أو حق غيره به قد اقترن  
وبت للصحة في المدارس 110 معللا بالنهي حبر فارس  
والخلف فيما ينتمي للشرع 111 وليس فيما ينتمي للطبع  
الاجزاء والقبول حين نُفيا 112 لصحة وضدّها قد رُويا

### العام

- ما استغرق الصالح دفعة بلا 113 حصر من اللفظ كعشر مثلا  
صيّغه كل أو الجميع 114 وقد تلا الذي التي الفروع  
أين وحيثما ومن أي وما 1155 شرطا ووصلا وسؤالا أفهما  
متى وقيل لا وبعض قيّدا 116 وما مُعرّفاً بأل قد وُجدا  
أو بإضافة إلى المعرف 117 إذا تحقّق الخصوص قد نُفي  
وفي سياق النفي منها يُذكر 118 إذا بُني أو زيد من منكر  
أو كان صيغة لها النفي لزِم 119 وغير ذا لدى القراني لا يُعم  
وقيل بالظهور في العموم 120 وهو مفاد الوضع لا اللزوم  
بالقصد خصّص التزاما قد أبى 121 تخصيصه إياه بعض النجبا  
ونحو لا شربت أو إن شربا 122 واتفقوا إن مصدر قد جلبا  
ونزلن ترك الاستفصال 123 منزلة العموم في الأقوال  
قيام لاحتمال في الأفعال 124 قل مجمل مسقط الاستدلال

- وما أتى للمدح أو للذم 125 يُعْمُ عند جل أهل العلم  
وما به قد خوطب النبي 126 تعميمه في المذهب السني  
وما يعم يشمل الرسولا 127 وقيل لا ولنذكر التفصيلا  
والعبد والموجود والذي كفر 128 مشمولة له لدى ذوي النظر  
وما شمول من للاثني جنف 129 وفي شبيه المسلمين اختلفوا  
وعمم المجموع للأنواع 130 إذا بمن جر على نزاع  
كمن علوم ألق بالتفصيل 131 للفقهاء والتفسير والأصول  
والمقتضى أعم جل السلف 132 كذاك مفهوم بلا مختلف

### المخصص المنفصل

- وخصّص الكتاب والحديث به 133 أو بالحديث مطلقا فلتنتبه  
واعتبر الإجماع جل الناس 134 وقسمي المفهوم كالقياس  
والعرف حيث قارن الخطابا 135 ودع ضمير البعض والأسبابا  
وذكر ما وافقه من مفرد 136 ومذهب الراوي على المعتمد  
واجزم بإدخال ذوات السبب 137 وارو عن الإمام ظنا تُصب  
وجاء في تخصيص ما قد جاورا 138 في الرسم ما يعم خلف النظر  
وإن أتى ما خص بعد العمل 139 نسخ والغير مخصصا جلي  
وإن يك العموم من وجه ظهر 140 فالحكم بالترجيح حتما معتبر

### المقيد والمطلق

- وحمل مطلق على ذاك وجب 141 إن فيهما اتحد حكم والسبب  
وإن يكن تأخر المقيّد 142 عن عمل فالنسخ فيه يُعهد  
وإن يكن أمر ونهي فَيُدا 143 فمطلق بضد ما قد وُجدا  
وحيثما اتحد واحد فلا 144 يحمل على جله العقلا

### البيان

- تأخر البيان عن وقت العمل 145 وقوعه عند المجيز ما حصل

- تأخيره للاحتياج واقع 146 وبعضنا هو لذاك مانع  
 وقيل بالمنع لما كالمطلق 147 ثم بعكسه لدى البعض انطق  
 وجائز تأخير تبليغ له 148 ودرء ما يُخشى ألبى تعجيله  
 ونسبة الجهل لذي وجود 149 بما يخص من الموجود

### النسخ

- رفع لحكم أو بيان الزمن 150 بمحكم القرآن أو بالسنة  
 فلم يكن بالعقل أو مجرد 151 الاجماع بل يُنمى إلى المستند  
 ومنع نسخ النص بالقياس 152 هو الذي ارتضاه جل الناس  
 ونسخ بعض الذكر مطلقا ورد 153 والنسخ بالنص لنص مُعتمد  
 والنسخ بالآحاد للكتاب 154 ليس بواقع على الصواب  
 ويُنسخ الحف بماله ثقل 155 وقد يجيء عاريا من البدل  
 والنسخ من قبل وقوع الفعل 156 جاء وقوعا في صحيح النقل  
 وجاز بالفحوى ونسخه بلا 157 أصل وعكسه جوازه انجلي  
 ورأي الاكثرين الاستلزام 158 وبالمخالفة لا يُرام  
 وهي عن الأصل لها تجرد 159 في النسخ وانعكاسه مُستبعد  
 ويجب الرفع لحكم الفرع 160 إن حكم أصله يُرى ذا رفع  
 ويُنسخ الإنشا ولو مؤبدا 161 والقيّد في الفعل أو الحكم بدا  
 وفي الأخير منع ابن الحاجب 162 كمستمر بعد صوم واجب  
 ونسخ الإخبار بإيجاب خبر 163 بناقض يجوز لا نسخ الخبر

### كتاب السنة

- وربما يفعل للمكروه 164 مُبيناً أنّهُ للتنزيه  
 فصار في جانبه من القرب 165 كالنهى أن يُشرب من فم القرب  
 وفعله المركوز في الجبل 166 كالأكل والشرب فليس ملّه  
 من غير لمح الوصف والذي 167 شرعا ففيه قل تردد حصل

- فالحج راكبا عليه يجري 168 كضجعة بعد صلاة الفجر  
وغيره وحكمه جلي 169 فالاستوا فيه هو القوي  
من غير تخصيص وبالنص يرى 170 وبالبيان وامتثال ظهرا

\* \* \* \*

- في حقه القول بفعل خُصّا 171 في حقه القول بفعل خُصّا  
ولم يكن تعارض الأفعال 172 في كل حالة من الأحوال  
وإن يَكُ القول بحكم لامعا 173 فآخر الفعلين كان رافعا  
والكل عند بعضهم صحيح 174 ومالك عنه زوي الترجيح

### كتاب الإجماع

- وهو الاتفاق من مجتهدي 175 الامة من بعد وفاة أحمد  
وأطلقن في العصر والمتفق 176 عليه فالإلغا لمن عم انتقي  
وقيل لا وقيل في الجلي 177 مثل الزنا والحج لا الخفي  
وقيل لا في كل ما التكييف 178 بعلمه قد عم اللطيف  
وذا للاحتجاج أو أن يُطلقا 179 عليه الاجماع وكل يُنتقى  
وكل من بدعة يُكفر 180 من أهل الاهواء فلا يُعتبر  
والكل واجب وقيل لا يضر 181 الاثنان دون من عليهما أكثر  
واعتبرن مع الصحابي من تبغ 182 إن كان موجودا وإلا فامتنع  
ثم انقراض العصر والتواتر 183 لغو على ما ينتحيه الأكثر  
وهو حجة ولكن يُحظر 184 فيما به كالعلم دور يحصل  
وما إلى الكوفة منه ينتمي 185 والخلفاء الراشدين فاعلم  
وأوجبن حجة للمدني 186 فيما على التوقيف أمره بُني  
وقيل مطلقا وما قد أجمعا 187 عليه أهل البيت مما منعا  
وما عرا منه على السني 188 من الأمانة أو القطعي  
وخرقته فامنع لقول زائد 189 إذ لم يكن ذاك سوى مُعانَد

- 190 وقيل إن خرق والتفصيل إحدائه منعه الدليل  
 191 وردّة الأئمة لا الجهل لما عدم تكليف به قد علما  
 192 ولا يُعارض له دليل ويُظهر الدليل والتأويل  
 193 وقدمنه على ما خالفنا إن كان بالقطع يُرى متصفا  
 194 وهو المشاهد أو المنقول بعدد التواتر المقبول  
 195 وفي انقسامها لقسمين وكل في قوله مُحْطٌ تَرَدَّدٌ نُقِلَ  
 196 وجعل من سكت مثل من أقر فيه خلاف بينهم قد اشتهر  
 197 فالاحتجاج بالسكوتي نَمَيَ تفرّعه عليه من تقدا  
 198 وهو بفقد السّخط والضدّ حري مع مُضَيٍّ مهلة للنظر  
 199 ولا يُكفر الذي قد اتبع إنكار الاجماع وبئسما ابتدع  
 200 والكافر الجاحد ما قد أُجمعا عليه مما علمه قد وقعا  
 201 عن الضروري من الديني ومثله المشهور في القوي  
 202 إن كان منصوصا وفي الغير إن قدّم العهد بالاسلام السلف

### كتاب القياس

- 203 بحمل معلوم على ما قد عُلِمَ للاستوا في علة الحكم وُسِمَ  
 204 وإن تُرد شموله لما فسد فزد لدى الحامل والزيد أسد  
 205 والحامل المطلق والمقيّد وهو قبل ما رواه الواحد  
 206 وقبله القطعي من نص ومن إجماعهم عند جميع من فطن  
 207 وما رُوي من ذمه فقد عُني به الذي على الفساد قد بُني  
 208 والحدّ والكفارة التقديّر جوازه فيها هو المشهور  
 209 ورخصة بعكسها والسبب وغيرها للاتفاق يُنسب  
 210 وإن تُمَي للعرف ما كالطهر أو المحيض فهو فيه يجري

### أركانه

- 211 الاصل وحكمه وما قد شُبّها وعلة رابعها فانتبهها

\* \* \* \*

وحكم الاصل قد يكون ملحقا 212 لما من اعتبار الادنى حُققا

\* \* \* \*

وليس حكم الاصل بالأساس 213 متى يجد عن سنن القياس

لكونه معناه ليس يُعقل 214 أو التعدي فيه ليس يحصل

وحيثما يندرج الحكمان 215 في النص فالأمران قل سيان

### مسالك العلة

والوصف حيث الاعتبار يُجهل 216 فهو الاستصلاح قل والمرسل

نَقَلَ لِعَمَلِ الصَّحَابَةِ 217 كالنقط للمصحف والكتابه

تولية الصديق للفاروق 218 وهدم جار مسجد للضيق

وعمل السكة تجديد الندا 219 والسجن تدوين الدواوين بدا

اخرم مناسبا بمفسد لزم 220 للحكم وهو غَيْرَ مرجوح علم

### كتاب الاستدلال

سد الذرائع إلى المحرم 221 حتم كفتحها إلى المنحتم

وبالكرهية ونادب وردا 222 وألغ إن يك الفساد أبعدا

أو رَجَحَ الإِصْلَاحُ كَالْأَسَارَى 223 تُفْدَى بِمَا يَنْفَعُ لِلنَّصَارَى

وانظر تدلي دوالي العنب 224 في كل مشرق وكل مغرب

وينبذ الإلهام بالعراء 225 أعني به إلهام الأولياء

وقد رآه بعض من تصوفا 226 وعصمة النبي توجب اقتفا

\* \* \* \*

قد أُسِّسَ الفقه على رفع الضرر 227 وأن ما يشق يجلب الوطر

ونفي رفع القطع بالشك وأن 228 يُجَكَّمُ العرفُ وزاد من فطن

كون الأمور تبع المقاصد 229 مَعَ تَكْلُفٍ بِبَعْضٍ وَارِدٍ

### كتاب التعادل والترجيح

والجمع واجب متى ما أمكنا 230 إلا فلأخير نَسْخُحُ بَيْنَنَا



- ووجب الإسقاط بالجهل وإن 231 تقارنا ففيه تخير زكن  
 وحيثما ظن الدليلان معا 232 ففيه تخير لقوم سُمعا  
 أو يجب الوقف أو التساقط 233 وفيه تفصيل حكاه الضابط  
 وإن يقدم مشعر بالظن 234 فانسخ بآخر لدى ذي الفن  
 ذو القطع في الجهل لديهم معتبر 235 وإن يعم واحد فقد غبر

### الترجيح باعتبار حال المروي

- وكثرة الدليل والروايه 236 مرجح لدى ذوي الدرايه  
 وقولاه فالفعل فالتقرير 237 فصاحه وألغي الكثير  
 زياده ولغة القليل 238 وزجح الجمل للرسول  
 وشهرة القصة ذكر السبب 239 وسمعه إياه دون حجب  
 والمدني والخبر الذي جمع 240 حكما وعله كقتل من رجع  
 وما به لعله تَقَدُّم 241 وما بتوكيد وخوف يُعلم  
 وما يعم مطلقا إلا السبب 242 فقدمنه تَقْضِ حكما قد وَجَب  
 ما منه للشَّرْط على المنكّر 243 وهو على كل الذي له ذري  
 مُعَرَّفُ الجمع على ما استُفهما 244 به من اللفظين أعني مَنْ وما  
 وذو الثلاثه على المعرّف 245 ذي الجنس لاحتمال عهد قد يفني  
 تقديم ما خص على ما لم يُخص 246 وعكسه كل أتى عليه نص  
 إشارة وذات الايماء يُرْضَى 247 كونهما من بعد ذات الاقتضا  
 هما على المفهوم والموافقه 248 ومالك غير الشذوذ وافقه

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده أما بعد فقد أذنت بإخراج هذا الانتقاء

للاستفادة منه كتبه سليمان بن ناصر العلوان

